

القسم رقم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية"

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم رقم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي تعديل.

القسم ٢٢

الالتزامات وحقوق الملكية

نطاق هذا القسم

- ١.٢٢ يضع هذا القسم مبادئ تصنيف الأدوات المالية على أنها التزامات أو حقوق ملكية ويتناول المحاسبة عن أدوات حقوق الملكية المصدرة للأفراد أو الأطراف الأخرى الذين يتصرفون بصفتهم مستثمرين في أدوات حقوق الملكية (أي بصفتهم ملاكاً). ويتناول القسم ٢٦ "الدفع على أساس الأسهم" المحاسبة عن المعاملة التي تحصل فيها المنشأة على سلع أو خدمات (بما فيها خدمات الموظفين) باعتبارها عوضاً لأدوات حقوق الملكية الخاصة بها (بما في ذلك الأسهم أو خيارات الأسهم) من الموظفين أو الموردين الآخرين الذين يتصرفون بصفتهم موردين للسلع والخدمات.
- ٢.٢٢ يجب تطبيق هذا القسم عند تصنيف جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء:
- (أ) الحصص في المنشآت التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للقسم ٩ "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" أو القسم ١٤ "الاستثمارات في المنشآت الزميلة" أو القسم ١٥ "الحصص في المشروعات المشتركة".
- (ب) حقوق وواجبات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين، والتي ينطبق عليها القسم ٢٨ "منافع الموظفين".
- (ج) العقود التي لها عوض محتمل في عملية تجميع أعمال (انظر القسم ١٩ "تجميع الأعمال والشهرة"). وينطبق هذا الإعفاء فقط على المنشأة المستحوذة.
- (د) الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي ينطبق عليها القسم ٢٦، باستثناء أن الفقرات ٣.٢٢ - ٦.٢٢ يجب تطبيقها على أسهم الخزينة المشتراة أو المباعة أو المصدرة أو الملقاة المرتبطة بخطط خيارات أسهم الموظفين وخطط الموظفين لشراء الأسهم وجميع الترتيبات الأخرى الخاصة بالدفع على أساس الأسهم.

تصنيف أداة مالية على أنها التزامات أو حقوق ملكية

- ٣.٢٢ حقوق الملكية هي الحصص المتبقية من أصول المنشأة بعد طرح جميع التزاماتها. والالتزام هو واجب حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة، ويُتوقع أن ينتج عن تسويته تدفق خارج من المنشأة لموارد تنطوي على منافع اقتصادية. وتشمل حقوق الملكية الاستثمارات من قبل ملاك المنشأة، إلى جانب الزيادات في تلك الاستثمارات المكتسبة من خلال العمليات المربحة والمبقاة للاستخدام في عمليات المنشأة، مطروحاً منها التخفيضات في استثمارات الملاك نتيجةً للعمليات غير المربحة والتوزيعات التي تتم على الملاك.
- ٣.٢٢ يجب على المنشأة تصنيف الأدوات المالية على أنها التزامات مالية أو حقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيب التعاقدية وليس مجرد شكلها القانوني، ووفقاً لتعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية. وما لم يكن للمنشأة حق غير مشروط لتجنب تسوية واجب تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر، فإن الواجب يستوفي تعريف الالتزام المالي ويتم تصنيفه على هذا النحو، باستثناء تلك الأدوات المصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرة ٤.٢٢.

٤.٢٢ يتم تصنيف بعض الأدوات المالية التي تستوفي تعريف الالتزام على أنها حقوق ملكية لأنها تمثل الحصة المتبقية في صافي أصول المنشأة:

(أ) الأداة القابلة للرد هي أداة مالية تمنح حاملها الحق في إعادة بيع الأداة إلى المُصدِر مقابل نقد أو أصل مالي آخر أو يتم استردادها أو إعادة شرائها تلقائياً من قبل المُصدِر عند وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد أو عند وفاة أو تقاعد حامل الأداة. وتُصنّف الأداة القابلة للرد التي تملك جميع السمات الآتية على أنها أداة حقوق ملكية:

(١) أن تمنح الأداة حاملها الحق في نصيب تناسبي في صافي أصول المنشأة في حال تصفية المنشأة. وصافي أصول المنشأة هو تلك الأصول المتبقية بعد طرح جميع المطالبات الأخرى التي على أصولها.

(٢) أن تكون الأداة في فئة الأدوات التالية في استحقاقها لجميع فئات الأدوات الأخرى.

(٣) أن يكون هناك تطابق في السمات بين جميع الأدوات المالية الواقعة في فئة الأدوات التي تلي في استحقاقها جميع فئات الأدوات الأخرى.

(٤) ألا تتضمن الأداة أي واجب تعاقدى بتسليم نقد أو أصل مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط يحتمل أن تكون غير مواتية للمنشأة، وذلك باستثناء الواجب التعاقدى على المُصدِر بإعادة شراء أو استرداد الأداة مقابل نقد أو أصل مالي آخر، وألا تكون الأداة عقداً سيتم تسويته، أو قد تتم تسويته، بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

(٥) أن يكون إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة التي يمكن عزوها للأداة على مدى عمر الأداة مستنداً بشكل كبير إلى الربح أو الخسارة، أو التغير في صافي الأصول المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة للمنشأة على مدى عمر الأداة (مع استبعاد أي تأثيرات للأداة).

(ب) يتم تصنيف الأدوات أو مكونات الأدوات التالية في استحقاقها لجميع فئات الأدوات الأخرى على أنها حقوق ملكية إذا كانت تفرض على المنشأة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول المنشأة إلى طرف آخر فقط عند التصفية.

٥.٢٢ فيما يلي أمثلة للأدوات المالية التي يتم تصنيفها على أنها التزامات وليس على أنها حقوق ملكية:

(أ) تُصنّف الأداة على أنها التزام إذا كان توزيع صافي الأصول عند التصفية خاضعاً لمبلغ أقصى (سقف). فعلى سبيل المثال، إذا حصل حاملو الأدوات عند التصفية على حصة تناسبية من صافي الأصول، ولكن كان هذا المبلغ محدوداً بسقف وتم توزيع فائض صافي الأصول على المؤسسات الخيرية أو الحكومة، فلا يتم تصنيف الأداة على أنها حقوق ملكية.

(ب) تُصنّف الأداة القابلة للرد على أنها حقوق ملكية إذا حصل حاملها، عند ممارسة خيار البيع، على حصة تناسبية من صافي أصول المنشأة مقبسة وفقاً لهذا المعيار. ولكن، إذا استحق حاملها مبلغاً مقيساً على أساس آخر (مثل مبادئ المحاسبة المحلية المتعارف عليها)، فيتم تصنيف الأداة على أنها التزام.

(ج) تُصنّف الأداة على أنها التزام إذا كانت تُلزم المنشأة بتقديم مدفوعات إلى حاملها قبل التصفية، مثل توزيعات الأرباح الإلزامية.

- (د) تُصنّف الأداة القابلة للرد، والمصنفة على أنها حقوق ملكية في القوائم المالية للمنشأة التابعة، على أنها التزام في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم.
- (هـ) تُصنّف الأسهم الممتازة على أنها التزام مالي إذا كانت تنص على الاسترداد الإلزامي من جانب المُصدِر مقابل مبلغ ثابت أو قابل للتحديد في تاريخ محدد أو قابل للتحديد، أو إذا كانت تعطي حاملها الحق في مطالبة المُصدِر باسترداد الأداة في تاريخ معين أو بعده مقابل مبلغ ثابت أو قابل للتحديد.
- ٦.٢٢ تعد أسهم الأعضاء في المنشآت التعاونية والأدوات المشابهة حقوق ملكية إذا:
- (أ) كان لدى المنشأة حق غير مشروط برفض استرداد أسهم الأعضاء، أو
- (ب) كان الاسترداد محظوراً بشكل غير مشروط بموجب الأنظمة أو اللوائح المحلية أو بموجب الميثاق الذي يحكم المنشأة.

الإصدار الأصلي للأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى

- ٧.٢٢ يجب على المنشأة أن تثبت إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى على أنها حقوق ملكية عندما تصدر تلك الأدوات ويكون الطرف الآخر ملزماً بتقديم نقد أو موارد أخرى للمنشأة مقابل الأدوات:
- (أ) إذا تم إصدار أدوات حقوق الملكية قبل استلام المنشأة للنقد أو الموارد الأخرى، فيجب على المنشأة أن تعرض المبلغ مستحق التحصيل كمقاصة لحقوق الملكية في قائمة مركزها المالي، وليس كأصل.
- (ب) إذا استلمت المنشأة النقد أو الموارد الأخرى قبل إصدار حقوق الملكية، ولم يكن من الممكن مطالبة المنشأة برد النقد أو الموارد الأخرى المقبوضة، فيجب على المنشأة أن تثبت الزيادة المقابلة لذلك في حقوق الملكية بمقدار العوض المقبوض.
- (ج) إذا تم الاكتتاب في أدوات حقوق الملكية ولكن دون إصدارها، ولم تستلم المنشأة بعد النقد أو الموارد الأخرى، فلا يجوز للمنشأة أن تثبت أية زيادة في حقوق الملكية.
- ٨.٢٢ يجب على المنشأة أن تقيس أدوات حقوق الملكية، بخلاف تلك المصدرة كجزء من تجميع أعمال أو تلك المحاسب عنها وفقاً للفقرتين ١٥.٢٢ و ١٥.٢٢ ب، بالقيمة العادلة للنقد أو الموارد الأخرى المحصلة أو مستحقة التحصيل، مطروحاً منها تكاليف المعاملة. وإذا تم إرجاء الدفع وكانت القيمة الزمنية للنقود ذات أهمية نسبية، فيجب أن يتم القياس الأولي على أساس القيمة الحالية.
- ٩.٢٢ يجب على المنشأة المحاسبة عن تكاليف معاملات حقوق الملكية على أنها تخفيض لحقوق الملكية. وتجب المحاسبة عن ضريبة الدخل المتعلقة بتكاليف المعاملة وفقاً للقسم ٢٩ "ضريبة الدخل".
- ١٠.٢٢ يتم تحديد كيفية عرض الزيادة في حقوق الملكية الناتجة عن إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى في قائمة المركز المالي وفقاً للأنظمة المعمول بها. فعلي سبيل المثال، قد يكون من اللازم عرض القيمة الاسمية للأسهم والمبلغ المدفوع زيادة على القيمة الاسمية بشكل منفصل.

بيع الخيارات والحقوق والأذونات

- ١١.٢٢ يجب على المنشأة تطبيق المبادئ الواردة في الفقرات ٧.٢٢ - ١٠.٢٢ على حقوق الملكية المصدرة عن طريق بيع الخيارات والحقوق والأذونات وأدوات حقوق الملكية المشابهة.

الرسملة أو إصدار أسهم المنحة وتجزئة الأسهم

١٢.٢٢ الرسملة أو إصدار أسهم المنحة (يُشار إليها أحياناً بتوزيعات الأرباح في شكل أسهم) هي إصدار أسهم جديدة للمساهمين بما يتناسب مع مساهماتهم الحالية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعطي المنشأة مساهمها سهماً واحداً من أسهم توزيعات الأرباح أو أسهم المنحة عن كل خمسة أسهم يمتلكونها. أما تجزئة الأسهم فهي تقسيم أسهم المنشأة الحالية إلى أسهم متعددة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحصل كل مساهم، في تجزئة الأسهم، على سهم إضافي عن كل سهم يمتلكه. وفي بعض الحالات، تلغى الأسهم التي كانت قائمة في السابق وتُستبدل بأسهم جديدة. ولا تغير الرسملة وعمليات إصدار أسهم المنحة وتجزئة الأسهم في إجمالي حقوق الملكية. ويجب على المنشأة إعادة تصنيف المبالغ ضمن حقوق الملكية وفقاً لما تقتضيه الأنظمة المعمول بها.

الدين القابل للتحويل أو الأدوات المالية المركبة المماثلة

١٣.٢٢ عند إصدار أدوات الدين القابلة للتحويل أو الأدوات المالية المركبة المماثلة التي تحتوي على مكوّن التزام ومكون حقوق ملكية معاً، يجب على المنشأة تخصيص المتحصلات بين مكون الالتزام ومكون حقوق الملكية. وللقيام بالتخصيص، يجب على المنشأة أن تحدد أولاً مبلغ مكون الالتزام بما يساوي القيمة العادلة للالتزام مماثل لا يملك خاصية التحويل أو مكون حقوق ملكية مماثل متصل به. ويجب على المنشأة تخصيص المبلغ المتبقي على أنه مكون حقوق الملكية. ويجب أن يتم تخصيص تكاليف المعاملة بين مكون الدين ومكون حقوق الملكية على أساس القيم العادلة النسبية لكل منهما.

١٤.٢٢ لا يجوز للمنشأة أن تعدل التخصيص في فترة لاحقة.

١٥.٢٢ في الفترات اللاحقة لإصدار الأدوات، يجب على المنشأة المحاسبة عن مكون الالتزام كما يلي:

(أ) وفقاً للقسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية" إذا كان مكون الالتزام يستوفي المتطلبات الواردة في الفقرة ٩.١١. وفي هذه الحالات، يجب على المنشأة أن تُثبت بشكل منتظم أي فرق بين مكون الالتزام والمبلغ الأصلي مستحق الدفع في تاريخ الاستحقاق على أنه مصروف فائدة إضافي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (انظر الفقرات ١٥.١١ - ٢٠.١١).

(ب) وفقاً للقسم ١٢ "موضوعات أخرى خاصة بالأدوات المالية" إذا لم يستوفِ مكون الالتزام الشروط الواردة في الفقرة ٩.١١.

التخلص من الالتزامات المالية باستخدام أدوات حقوق الملكية

١١٥.٢٢ قد تعيد المنشأة التفاوض بشأن شروط التزام مالي مع أحد دائي المنشأة مما ينتج عنه قيام المنشأة بالتخلص من الالتزام، بشكل كامل أو جزئي، عن طريق إصدار أدوات حقوق ملكية إلى الدائن. ويمثل إصدار أدوات حقوق الملكية عوضاً مدفوعاً وفقاً للفقرة ٣٨.١١. ويجب على المنشأة قياس أدوات حقوق الملكية المصدرة بقيمتها العادلة. ولكن إذا لم يمكن قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المصدرة بطريقة يمكن الاعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فيجب قياس أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة للالتزام المالي الذي تم التخلص منه. ويجب على المنشأة إلغاء إثبات الالتزام المالي، أو جزء منه، وفقاً للفقرات ٣٦.١١ - ٣٨.١١.

١٥.٢٢ ب إذا كان جزء من العوض المدفوع يتعلق بتعديل شروط الجزء المتبقي من الالتزام، فيجب على المنشأة تخصيص العوض المدفوع بين الجزء الذي تم التخلص منه من الالتزام والجزء الذي لا يزال قائماً. وينبغي القيام بهذا التخصيص على أساس معقول. وفي حالة إدخال تعديل كبير على الجزء المتبقي من الالتزام، فيجب على المنشأة المحاسبة عن التعديل على أنه تخلص من الالتزام الأصلي وإثبات لالتزام جديد وفقاً لمتطلبات الفقرة ٣٧.١١.

١٥.٢٢ ج لا يجوز للمنشأة تطبيق الفقرتين ١٥.٢٢ و ١٥.٢٢ ب على المعاملات في الحالات التي يكون فيها:

- (أ) الدائن أيضاً مساهم مباشر أو غير مباشر ويتصرف بصفته مساهم حالي مباشر أو غير مباشر؛ أو
- (ب) الدائن والمنشأة خاضعين للسيطرة من قبل نفس الطرف أو الأطراف قبل المعاملة وبعدها وينطوي جوهر المعاملة على توزيع لحقوق الملكية من قبل المنشأة، أو دفع مساهمات للمنشأة؛ أو
- (ج) التخلص من الالتزام المالي عن طريق إصدار أدوات حقوق ملكية وفقاً للشروط الأصلية للالتزام المالي (انظر الفقرات ١٣.٢٢ - ١٥.٢٢).

أسهم الخزينة

١٦.٢٢ أسهم الخزينة هي أدوات حقوق الملكية للمنشأة التي سبق إصدارها، ثم تم لاحقاً إعادة اقتنائها من قبل المنشأة. ويجب على المنشأة أن تطرح من حقوق الملكية القيمة العادلة للعوض المعطى مقابل أسهم الخزينة. ولا يجوز للمنشأة أن تُثبت مكسباً أو خسارة في الربح أو الخسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أسهم الخزينة.

التوزيعات على الملاك

١٧.٢٢ يجب على المنشأة أن تخفف حقوق الملكية بمبلغ التوزيعات على الملاك، (حملة أدوات حقوق ملكيتها). ويجب أن تتم المحاسبة عن ضريبة الدخل المتعلقة بالتوزيعات على الملاك وفقاً للقسم ٢٩.

١٨.٢٢ توزع المنشأة أحياناً أصولاً بخلاف النقد على مالكيها (توزيعات غير نقدية). وعندما تعلن المنشأة عن هذا التوزيع ويكون عليها التزام بتوزيع أصول غير نقدية على مالكيها، فإنه يجب عليها إثبات التزام. ويجب عليها أن تقيس الالتزام بالقيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها ما لم تستوف الشروط الواردة في الفقرة ١٨.٢٢ أ. ويجب على المنشأة في نهاية كل فترة تقرير وفي تاريخ التسوية أن تعيد النظر في المبلغ الدفترى لتوزيعات الأرباح مستحقة السداد وأن تعدلها بما يعكس التغيرات في القيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها، وأي تغيرات في هذا المبلغ الدفترى يتم إثباتها في حقوق الملكية على أنها تعديلات على مبلغ التوزيع. وعندما تقوم المنشأة بتسوية توزيعات الأرباح مستحقة الدفع، يجب عليها أن تُثبت في الربح أو الخسارة أي فرق بين المبلغ الدفترى للأصول الموزعة والمبلغ الدفترى لتوزيعات الأرباح مستحقة الدفع.

١٨.٢٢ أ إذا لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها بصورة يمكن الاعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فيجب قياس الالتزام بالمبلغ الدفترى للأصول التي سيتم توزيعها. وإذا أمكن قياس القيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها بصورة يمكن الاعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما قبل التسوية، فإنه يُعاد قياس الالتزام بالقيمة العادلة مع إدخال أي تعديل مقابل لذلك على مبلغ التوزيع والمحاسبة عنه وفقاً للفقرة ١٨.٢٢.

١٨.٢٢ ب لا تنطبق الفقرتين ١٨.٢٢ و ١٨.٢٢ أ على توزيع أصل غير نقدي يخضع في النهاية للسيطرة من قبل نفس الطرف أو الأطراف قبل وبعد التوزيع. وينطبق هذا الاستثناء على القوائم المالية المنفصلة والمنفردة والموحدة للمنشأة التي تقوم بالتوزيع.

الحصة غير المسيطرة والمعاملات في أسهم منشأة تابعة موحدة

١٩.٢٢ في القوائم المالية الموحدة، تكون الحصة غير المسيطرة في صافي أصول المنشأة التابعة مُضمَّنة في حقوق الملكية. ويجب على المنشأة أن تعامل التغيرات في الحصة المسيطرة للمنشأة الأم في المنشأة التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة على أنها معاملات مع الملاك بصفتهم ملاكاً. وعليه، يتم تعديل المبلغ الدفترية للحصة غير المسيطرة بما يعكس التغير في حصة المنشأة الأم في صافي أصول المنشأة التابعة. ويجب إثبات أي فرق بين المبلغ الذي تم تعديل الحصة غير المسيطرة به والقيمة العادلة للعبوس المدفوع أو المستلم، إن وجد، مباشرة في حقوق الملكية ويجب أن يُنسب إلى ملاك المنشأة الأم. ولا يجوز للمنشأة أن تُثبت مكسباً أو خسارة من هذه التغيرات. ولا يجوز أيضاً للمنشأة أن تُثبت أي تغير في المبالغ الدفترية للأصول (بما فيها الشهرة) أو الالتزامات نتيجة لهذه المعاملات.

الإفصاحات

٢٠.٢٢ إذا لم يمكن قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها، وبدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، للأصول التي سيتم توزيعها على النحو المبين في الفقرتين ١٨.٢٢ و ١٨.٢٢ أ، فيجب على المنشأة الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن الأسباب التي ستجعل قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها منطوياً على تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

ملحق للقسم ٢٢

مثال على قيام المُصدِر بالمحاسبة عن الدين القابل للتحويل

هذا الملحق مرفق بالقسم ٢٢ ولكنه ليس جزءاً منه. وهو يقدم إرشادات لتطبيق متطلبات الفقرات ١٣.٢٢- ١٥.٢٢.

في يناير ٢٠٠٥ أصدرت المنشأة ٥٠٠ سند قابل للتحويل. وقد أصدرت السندات بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ وحدة عملة ولمدة ٥ سنوات، وبدون تحمل أي تكاليف للمعاملة. وبلغت المتحصلات الإجمالية من الإصدار ٥٠٠٠٠ وحدة عملة. والفائدة مستحقة الدفع في نهاية كل سنة بمعدل فائدة سنوية يبلغ ٤%. وكل سند قابل للتحويل، بناءً على رغبة حامله، إلى ٢٥ سهماً عادياً في أي وقت حتى تاريخ الاستحقاق. وفي وقت إصدار السندات، كان معدل الفائدة السوقية للديون المماثلة التي ليست لها خاصية التحويل ٦%.

عند إصدار الأداة، يجب أولاً تقويم مكون الالتزام، ويُنسب الفرق بين إجمالي المتحصلات من الإصدار (وهو القيمة العادلة للأداة بأكملها) والقيمة العادلة لمكون الالتزام إلى مكون حقوق الملكية. ويتم احتساب القيمة العادلة لمكون الالتزام عن طريق تحديد قيمته الحالية باستخدام معدل خصم بنسبة ٦%. وفيما يلي توضيح للعمليات الحسابية وقيود اليومية:

وحدة عملة	
٥٠٠٠٠	المتحصلات من إصدار السندات (أ)
٣٧٣٦٣	القيمة الحالية للمبلغ الأصلي في نهاية الخمس سنوات (انظر العمليات الحسابية أدناه)
٨٤٢٥	القيمة الحالية للفائدة مستحقة الدفع في نهاية كل سنة لمدة خمس سنوات
٤٥٧٨٨	القيمة الحالية للالتزام، وهي القيمة العادلة لمكون الالتزام (ب)
٤٢١٢	المتبقي، وهو القيمة العادلة لمكون حقوق الملكية (أ) - (ب)

يقوم مصدر السندات بعمل قيد اليومية التالي عند الإصدار في ١ يناير ٢٠٠٥:

التزام مالي - سند قابل للتحويل	٤٥٧٨٨	النقد	٥٠٠٠٠
حقوق ملكية	٤٢١٢		

يمثل المبلغ ٤٢١٢ وحدة عملة خصماً على إصدار السندات، وبالتالي يمكن أن يظهر القيد "بالمجمل":

التزام مالي - سند قابل للتحويل	٥٠٠٠٠	النقد	٥٠٠٠٠
حقوق ملكية	٤٢١٢	خصم السندات	٤٢١٢

بعد الإصدار، يطفى المُصدِر خصم السندات وفقاً للجدول التالي:

المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
القسم رقم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية"

(هـ)	(د)	(ج)	(ب)	(أ)	
صافي الالتزام (وحدة عملة) = ٥٠٠٠٠ - (د)	خصم السندات (وحدة عملة) = (د) - (ج)	إطفاء خصم السندات (وحدة عملة) = (ب) - (أ)	إجمالي مصروف الفائدة (وحدة عملة) = ٦% x (هـ)	دفعة الفائدة (وحدة عملة)	
٤٥٧٨٨	٤٢١٢				٢٠٠٥/١/١
٤٦٥٣٥	٣٤٦٥	٧٤٧	٢٧٤٧	٢٠٠٠	٢٠٠٥/١٢/٣١
٤٧٣٢٧	٢٦٧٣	٧٩٢	٢٧٩٢	٢٠٠٠	٢٠٠٦/١٢/٣١
٤٨١٦٧	١٨٣٣	٨٤٠	٢٨٤٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧/١٢/٣١
٤٩٠٥٧	٩٤٣	٨٩٠	٢٨٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٨/١٢/٣١
٥٠٠٠٠	.	٩٤٣	٢٩٤٣	٢٠٠٠	٢٠٠٩/١٢/٣١
		٤٢١٢	١٤٢١٢	١٠٠٠٠	المجموع

في نهاية عام ٢٠٠٥، يقوم المصدر بعمل قيد اليومية التالي:

مصروف فائدة	٢٧٤٧
خصم السندات	٧٤٧
النقد	٢٠٠٠

العمليات الحسابية

القيمة الحالية للمبلغ الأصلي ٥٠٠٠٠ وحدة عمله بمعدل ٦%

$$٥٠٠٠٠ \text{ وحدة عملة} / (١,٠٦)^٨ = ٣٧٣٦٣ \text{ وحدة عملة.}$$

القيمة الحالية لأقساط الفائدة السنوية ٢٠٠٠ وحدة عملة = (٥٠٠٠٠ وحدة عملة × ٤%) مستحقة الدفع في نهاية كل سنة لمدة خمس سنوات.

تعد دفعات الفائدة السنوية البالغة ٢٠٠٠ وحدة عملة قسطاً سنوياً - تدفق نقدي لعدد (n) محدود من الدفعات الدورية (c)، مستحقة التحصيل في التواريخ من ١ إلى n. ولحساب القيمة الحالية لهذا القسط السنوي، يتم خصم الدفعات المستقبلية حسب معدل الفائدة الدوري (i) باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{القيمة الحالية} = \frac{C}{i} [1 - (1+i)^{-n}]$$

المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
القسم رقم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية"

وبناءً عليه، تكون القيمة الحالية لدفعات الفائدة البالغة ٢٠٠٠ وحدة عملة هي:

$$٢٠٠٠ \text{ وحدة عملة} / ٠,٠٦ = [١ - (١,٠٦/١)^٥] \times ٨٤٢٥ = ٢٠٠٠ \text{ وحدة عملة}$$

وهذا يكافئ مجموع القيم الحالية للخمس دفعات المنفردة التي قيمتها كل منها ٢٠٠٠ وحدة عملة كما يلي:

وحدة عملة	
١٨٨٧	القيمة الحالية لدفعة الفائدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ = $١,٠٦/٢٠٠٠ = ٢٠ \times ٥$
١٧٨٠	القيمة الحالية لدفعة الفائدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ = $٢^٨ ١,٠٦/٢٠٠٠ = ٢٠ \times ٦$
١٦٧٩	القيمة الحالية لدفعة الفائدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ = $٣^٨ ١,٠٦/٢٠٠٠ = ٢٠ \times ٧$
١٥٨٤	القيمة الحالية لدفعة الفائدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ = $٤^٨ ١,٠٦/٢٠٠٠ = ٢٠ \times ٨$
١٤٩٥	القيمة الحالية لدفعة الفائدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ = $٥^٨ ١,٠٦/٢٠٠٠ = ٢٠ \times ٩$
٨٤٢٥	الإجمالي

وتوجد طريقة أخرى للاحتساب وهي باستخدام أحد جداول القيمة الحالية للأقساط العادية التي تدفع في نهاية الفترة، لخمس فترات، بمعدل فائدة ٦% للفترة (ويمكن الوصول إلى مثل هذه الجداول بسهولة على الإنترنت). ومعامل القيمة الحالية هو ٤,٢١٢٤. وبضرب هذا المعامل في مبلغ القسط السنوي البالغ ٢٠٠٠ وحدة عملة يتم تحديد القيمة الحالية البالغة ٨٤٢٥ وحدة عملة.